نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نجاة رشدي

إحاطة لمجلس الأمن حول سوريا

14 سبتمبر/ أيلول 2022

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس، السفير نيكولا دي ريفيير (فرنسا)

1- يُشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بصفتي نائبة المبعوث الخاص لسوريا.

2- أطلعكم المبعوث الخاص قبل أسبوعين على اتصالاته الأخيرة لدفع العملية السياسية قُدماً. ومنذ ذلك الوقت، أجرى المبعوث الخاص مشاورات مع ممثلي دول عربية وأوروبية وروسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة في جنيف. ويقدر دعمهم جميعاً لجهوده. كما تواصل مع هيئة التفاوض السورية في جنيف، ويتطلع إلى زيارة دمشق في أقرب فرصة للتواصل مع الحكومة السورية. ولا يزال تركيز المبعوث منصباً على معالجة التحديات الجوهرية التي تواجه اللجنة الدستورية حتى يتسنى لها الاجتماع في أقرب وقت ممكن في جنيف. وبالتوازي، يواصل المبعوث الخاص مشاوراته للمضي قدماً في عملية أوسع لبناء الثقة خطوة مقابل خطوة.

3- اسمحوا لي اليوم أن أعود خُطوةً إلى الوراء وأن أتطرق إلى القضايا الملحة التي تتسبب في معاناة شديدة للعديد من السوريين، وأن أطلعكم على ما نقوم به لضمان أن تكون هذه القضايا في الصدارة في أي عملية سياسية:

أولاً: سلامة المدنيين وأمنهم ووقف إطلاق نار شامل؛

ثانياً: المعاناة الإنسانية للشعب السوري وتفاقمها جراء الانهيار الاقتصادي في البلاد؛

ثالثاً: عشرات الآلاف من المعتقلين والمختطفين والمخفيين قسراً والمفقودين؛

رابعاً: الأوجه المختلفة لتأثير الصراع على النساء والفتيات وجهودنا الهادفة إلى تأمين مشاركة النساء السوريات، بالتشارك وعلى قدم المساواة مع الرجل في حله.

السيد الرئيس،

4 – منذ أسبوعين، دعا المبعوث الخاص إلى أهمية ممارسة ضبط النفس في مواجهة التصعيد المقلق في أعمال العنف. ومنذ ذلك الحين، شهدنا انخفاضاً في هذه الأحداث. إلا أن المدنيين السوريين ما زالوا يتعرضون للقتل والتشويه والاعتقال والتشريد ولا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم بأمان. ولا تزال بنيتهم التحتية وسبل عيشهم عُرضةً للدمار. حتى في أثناء الهدوء النسبي الذي ساد على مدار الأسبوعين الماضيين، شهدنا استمراراً للهجمات الصاروخية والمدفعية المتبادلة وغيرها من الأحداث الأمنية، وأيضاً استمراراً للتقارير التي ترد حول الضربات الجوية والهجمات بالطائرات المسيرة عن بعد في مناطق متفرقة في شمال سوريا – وكذلك تقارير حول ضربات جوية إسرائيلية أدت إلى خروج مطار حلب مؤقتاً من الخدمة. وبالطبع، وقعت أحداث عنف أخرى من قبل المجموعات المصنفة إرهابية، بما في ذلك أعمال عنف جديدة في مخيم الهول.

5– من الواضح أن العملية السياسية لن تتقدم بشكلٍ حقيقي أو مستدام ما لم يتراجع العنف وصولاً إلى انهائه بشكلٍ كامل. فالقرار 2254 ذاته يُقر بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار بالتوازي مع العملية السياسية.

6– لقد أخذنا علماً بالطبع بالجهود التي تبذلها مختلف الأطراف الدولية للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار المتعددة القائمة، والتي ساهمت في تجميد خطوط التماس لأكثر من عامين. وندرك تماماً حجم التحديات التي تواجه العمل على خفض التصعيد بشكل أكبر، والتصدي لوجود المجموعات المدرجة على قوائم الإرهاب بما يتوافق مع الالتزامات الدولية بحماية المدنيين.

7– ويظل وقف إطلاق النار على المستوى الوطني هدفاً أساسياً لهذه العملية – وهو ما نواصل التأكيد عليه للأطراف المشاركة في مجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف. كما نواصل التأكيد بقوة على ضرورة الالتزام الصارم من قبل كافة الأطراف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

8– أُثني على جهود الزملاء العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل لتلبية احتياجات المدنيين السوريين – التي تزداد بشكل كبير، حيث لا يزال وصول المساعدات مقيداً ومهدداً، بالإضافة

إلى انخفاض حجم الموارد المتاحة. ونقوم بدعم عملهم من خلال مجموعة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية في جنيف. فنحن بحاجة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا لضمان تنفيذ كافة جوانب قرار مجلس الأمن 2642 – بكافة الطرق، سواء عبر الحدود أو عبر الخطوط، مع زيادة الدعم للمساعدات المنقذة للحياة والتعافي المبكر.

9- لكن يتعين علينا أن ننظُر لما هو أبعد من تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين، من خلال النظر في كيفية معالجة الأسباب المؤدية إلى تزايد الاحتياجات. فوقف تصعيد العنف هو أحد الأمور الهامة في هذا الصدد. وكذلك معالجة العوامل المؤدية للنزوح أو الخوف من العودة التي يجب أن تكون آمنة وكريمة وطوعية. يُسلط التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية الضوء على استمرار عمليات التعذيب الممنهج والموت في مراكز الاعتقال. وتُعتبر معالجة هذه العوامل جزءاً من خلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة يمكن للمسار السياسي أن يُطبق من خلالها. هناك حاجة أيضاً لاتخاذ إجراءات للتصدي للانهيار الاقتصادي في سوريا- كأحد المصادر الأساسية للاحتياجات. إن تحقيق الاستقرار في الصراع والتقدم في حل سياسي مستدام هما أفضل الطرق لوقف الانهيار الاقتصادي، لكن في غضون ذلك يُعاني السوريون في توفير ضروريات الحياة: توفير الطعام، والوقود للتدفئة، والخدمات الأساسية وسبل العيش.

10- غني عن الذكر أن الأزمة الاقتصادية معقدة. فقد أدى عقداً من الصراع بالإضافة إلى تأثير سوء الإدارة والعقوبات – ومؤخراً الانقسام الفعلي للبلاد والأزمة المالية في لبنان وجائحة COVID-19 وتبعات الحرب في أوكرانيا – إلى انهيار الاقتصاد السوري. لوقف هذا الانهيار، نحتاج إلى عملية بناء الثقة خطوة مقابل خطوة ضمن العملية السياسية وبما يشمل مجموعة واسعة من القضايا – بينما نواصل عملنا على المستوى الإنساني.

السيد الرئيس،

11- نؤكد في كل إحاطة شهرية على أولوية معالجة قضية المعتقلين والمختطفين والمفقودين. يتحمل أقارب الأشخاص مجهولي المصير – الأمهات والزوجات والبنات على وجه الخصوص – العبء الأكبر في دعم العائلات مادياً وعملياً وعاطفياً، بينما يواصلون عملية البحث عن أحبائهم. ويعرضهم هذا البحث لمخاطر الاستغلال والتحرش، بالإضافة إلى الابتزاز للحصول على فدية أو رشوة، كل ذلك على خلفية

أزمة اقتصادية كبيرة. وغالباً ما تجد الأسر نفسها في وضعاً صعباً تكون مضطرةً فيه للإعلان عن أن أحد أفرادها أصبح في عداد المفقودين على الرغم من غياب أي دليل أو مصدر موثوق بشأن مصيره حيث أن هذا هو السبيل الوحيد لإعالة الأسرة والتعامل مع قضايا مثل حقوق الميراث أو حضانة الأطفال أو حقوق الملكية.

12- نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تُفيد باستمرار عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والاختطاف للحصول على فدية، بما في ذلك بين النساء والأطفال في جميع المناطق.

13- ومع ذلك، فقد حققت أسر المفقودين إنجازاً بارزاً في الآونة الأخيرة حيث عملوا في السنوات الماضية بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني وكذلك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتبنا ومنظمات أخرى. وقد عكس التقرير الأخير للأمين العام أصواتهم التي تدعو إلى ضرورة إنشاء هيئة دولية جديدة لمعالجة هذه القضايا بطريقة إنسانية وشاملة، تتعامل مع القضية من منظور متكامل يشمل الضحايا والناجين والعائلات ويرتكز على الحق في معرفة الحقيقة وهو السبيل الوحيد للأسر للبدء في عملية التعافي.

السيد الرئيس،

14- تُعاني النساء في سوريا وأفراد عائلاتهن من الاعتقال والتعذيب والاختطاف. وهن بالتأكيد لسن الوحيدات اللاتي يحتجن إلى مساعدتنا. لقد تحملت النساء السوريات بشكل عام عبئاً خاصاً طوال فترة الصراع حيث تقوم الكثيرات منهن بإعالة وإدارة شؤون الأسرة والحفاظ على التماسك المجتمعي في غياب الرجال. وعلى الرغم من حاجتهن إلى توفير سبل العيش، تجد العديد من النساء أنفسهن غير قادرات على تأمين وظيفة أو تحقيق التقدم الوظيفي، نظراً للصراع وتأثيره على الاقتصاد.

15- نولي أنا والمبعوث الخاص، كما كانت تولي نائبة المبعوث السابقة، أهمية كبيرة لسماع أصوات النساء السوريات في العملية السياسية. فيمكن للمرأة السورية، بل ويتعين عليها، أن تلعب دوراً نشيطاً في صياغة الحل السياسي وضمان تطبيقه على أرض الواقع.

16- لقد أجريتُ مشاوراتٍ موسعة قبل أسبوعين مع عضوات المجلس الاستشاري النسائي في جنيف، كما التقى المبعوث الخاص بهن أيضاً. وأجرينا سلسلة من النقاشات التي فتحت أذهاننا على حقائق

الصراع، والتي قامت عضوات المجلس بوصفها على أنها تتفاقم بشكلٍ متزايد بفعل عوامل خارجة عن سيطرة السوريين.

17- وقد شددت عضوات المجلس على تأثيرات الأزمة الاقتصادية، ومخاطر هجرة الشباب التي تُفرغ المجتمع من العقول، والاقتصاد ومؤسسات الدولة، وعمليات النهب التي يقع ضحيتها الأطفال والكبار في سوريا، بما في ذلك في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً – مثل الاعتداء الجنسي والعمل القسري على حساب التعليم – كل ذلك مع الاستمرار في تزايد الاحتياجات الإنسانية واستنفاد الميزانيات المتاحة للعمل الإنساني إلى حدها الأقصى. لقد ذكرتني عضوات المجلس بأن الأطفال السوريين يكبرون دون ضمان حقوقهم في الصحة والتعليم والعيش الكريم، وفي ظل حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل. وتقوم عضوات المجلس حالياً بصياغة خطة عمل طموحة تتعامل مع تلك القضايا وسنواصل تسهيل عملهم ونقل أصواتهم المتعددة.

18- وفي غضون ذلك، ستعقد مجموعتي العمل المنبثقتين عن غرفة دعم المجتمع المدني اجتماعات في جنيف قريباً لدعم العملية السياسية.

19- تأتي هذه اللقاءات والحوارات في إطار دور مكتبنا كميسر لإشراك مجموعة واسعة من السوريين، وهو ما يسمح لنا بالبقاء على اتصال دائم بأولئك الذين لديهم صلة وثيقة بالواقع على الأرض، والاطلاع على رؤي السوريين التي تتطور بشكل مستمر، والاستماع لمشورتهم حول إمكانية إيجاد منافذ جديدة وخلاقة للعملية السياسية.

20- وقبل كل شيء، فإن النساء اللواتي يجتمعن تحت مظلة المجلس الاستشاري النسائي، بالإضافة إلى المشاركين في حوارات المجتمع المدني الأوسع نطاقاً، يبرهنون لنا جميعاً أنه على الرغم من الاختلافات العديدة فيما بينهم، يمكن إيجاد أرضية مشتركة. هذه هي أهم خلاصة توصلت إليها في منصبي الحالي: أن التقدم ممكن، وأنه يمكن للسوريين أن يجتمعوا لإنقاذ بلدهم والتركيز على مستقبله، وأنهم ملتزمون ومستعدون للانخراط، وأن معركتهم هي رسم مستقبل سلمي لسوريا. أما نحن، فيجب علينا تقديم حل سياسي مستدام وشامل للحفاظ على الأمل لهؤلاء الذين يناضلون بشكل يومي ووضع سوريا على المسار الصحيح على كافة هذه الأصعدة.

شكراً السيد الرئيس.